للعلمية والتانيث فلم يوجد الشرط على تقدير العدل فيه والذى يمكن ان يقال فى توجيهها ان
فعامية عندهم الحجاز واما عند بنى تميم فان لم يكن فى اخره راء فمصروف غير منصرف وان كان
فى اخره راء نحو حضار وبدار فمبنى وليس فيه الا سببان وهما العلمية والتانيث والسببان
لا يوجبان البناء فقدر فيه العدل للضرورة ليحصل موجب البناء فلما قدر العدل فيما اخره
راء قدر فى غيره لاطراد الباب وضعف هذا ظاهر لعدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه واما وجدت
نسخة كتبها الكتاب مقروءة على المصنف فلم يكن فيها لفظ قطام فسالت قارئها عنها فقال اخذ فيها
المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم المطابقة اقول لعل مقصوده قوله الوصفى شرط ان يكون
فى الاصل الى اخره اى يشترط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا فى الاصل فلا تضره علمية الاسمية
على الوصفية والتوزن الوصفية العارضة ولا اصل ان شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا
فى الاصل صرف فى اربع فى قولنا مررت بنسوة اربع فان اربعا قيد وزن الفعل والصفة فلو كان الوصف العارض مانعا من الصرف لكان اربع غير منصرف فى العلتين فلم يكن الوصف العارض مانعا من الصرف والا بقال ان وزن الفعل المانع من الصرف منتف فى اربع لان شرطه ان لا يقبل التاء لانا نقول ان التاء الذى فى اربع ليس للتانيث بل علامة للتذكير والمراد بالتاء تاء التانيث والاصل ان علمية الاسمية على الوصفية الاصلية لا تضر امتنع اسود وارقم واربع للعهد وبيانه ان اسود صفة الاصلية فى الاصل ثم جعل اسما للحية وارقم صفة فى اصل

الوضع

الوضع ثم جعل اسما للحية وكذلك ادهم صفة اصل الوضع لشئ فى السواد ثم جعل اسما للقيد
فاسود وارقم وادهم صفات فى الاصل واسماء بسبب العارض فلو كانت علمية الاسمية على الوصفية
الاصلية مضرة فى تاثير الوصف الاصلية لكان اسود وارقم وادهم منصرفا لكنها غير منصرف
فلم تضر علمية الاسمية على الوصفية الاصلية قوله وضعف منع افعى الى اخره اعلم ان فى افعى
للحية واجدل للصقر واخيل للشقراق مذهبين احدهما منع الصرف لتوهم الخبث فى افعى
وكون الاجدل من الجدل وهو القوة وكون الاخيل من الخيلاء يمنع من الصرف وزن علة قول
حسان بن ثابت ذريني وعلمي بالامور تبيني فما لائي فيها علیك باخيل والمذهب الثانى
الصرف لعدم العلم بكونها صفات فى اصل الوضع واصل الاسم الصرف ولهذا قال الوضعف
منع افعى واجدل واخيل قوله التانيث بالتاء بشرط العلمية الى اخره اى بشرط التانيث
بالتاء فى منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التاء فى موضع الزوال فلا يكون لازما
والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف قائمة فى قولنا مررت باسراة قائمة مع تحقق
الوصف فيها والتانيث بالتاء فيها من غير العلمية وانما قيد التانيث بالتاء احترازا
عن التانيث بالالف المقصورة او الممدودة فانه ليست بشرط فيه قوله والمعنوى كذلك اى
وشرط التانيث المعنوى فى منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث
فى موضع الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف فى ضريح فى قولنا مررت

Copyright © King Saud University